



# الإعلام وثقافات الشعوب

■ بفضل التقدم العلمي والتطور التكنولوجي المتنامي وصل العالم إلى مراتب الذروة بتعدد وتنوع الخدمات، وأصبح يسير شؤون حياته بنظام أسرة وفي إطار قرية صغيرة يشكل الإعلام أحد نوافذها التي تمدده على مدار الساعة بأنسام الحرية والديمقراطية، وتمتد بالمعلومات عن مختلف مجالات الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية.. الخ..



ناصر العطار

تلقته من هنا أو هناك.. أما الأسر الثاني - وهي تصريفات لا تعدو أن تكون راجعة لآراء من الجهل المطبق بواقع اليمن وهذا مشكوك فيه لأن الدنيا كلها البعيد والقريب يعلم تاريخ اليمن قديمه وحديثه ويعلم أن ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ قد أنهت وإلى غير رجعة نظام الإمامة البغيض والمتخلف، ومثل ذلك نحر الاستعمار بثورة

تتواله الشقيق الإعلامي فيصل القاسم ومن منبر «الجزيرة»، مساء الثلاثاء الماضي.. وهي تصرفات لا تعدو أن تكون راجعة لآراء من الجهل المطبق بواقع اليمن وهذا مشكوك فيه لأن الدنيا كلها البعيد والقريب يعلم تاريخ اليمن قديمه وحديثه ويعلم أن ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ قد أنهت وإلى غير رجعة نظام الإمامة البغيض والمتخلف، ومثل ذلك نحر الاستعمار بثورة

## الشعب يمارس كل حقوقه بلاوصاية

١٤ أكتوبر ١٩٦٣م وسعي الجميع للتخلص من موروثهما بأعلان تجديد ميلاد اليمن السيد صباح ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠م على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية والتوجه الديمقراطي المرتكز على احترام الحقوق والحرية وحق الشعب في حكم نفسه بنفسه وإن النظام الجمهوري هو نظامنا ومصدرها وأنه قد مارسها فعلاً بالاستفتاءات بنعم، على الدستور واختيار ممثليه في السلطة التشريعية ثلاث دورات ١٩٩٣ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٣، وبالعمل اختيار ممثليه في السلطة التنفيذية بانتخاب رئيس الجمهورية عام ١٩٩٤م من قسبل ممثلية في السلطة التشريعية ومن قبل الشعب مباشرة لدورتين ١٩٩٩ و ٢٠٠٦م، واختيار ممثليه في السلطات المحلية لدورتين عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٦م، وإن العديد من الأحزاب ومنظمات المجتمع قد نشأت ونمت وترعرعت ومارسات كافة حقوقها وأصبحت حاكمة ومعارضة، وإن الشعب قد انخرط فيها ومارس كافة حقوقه وتمسك وتمسك بحقه وخياره، فتصدى للانفصاليين اللذان تمردوا على الشرعية الدستورية عام ١٩٩٤م وواصل مسيرته بتعزيز نسبيته وخصمته، وأنه على لخدمة واحدة من الأسرة المترامية الأطراف مختلف المجتمعات تجمعهم وكافة مكونات المجتمع وتختلفها وحسنه الأصل والديانة والتقاليد.. وبالعمل تصدى للرجعيين وبفضل الله تم بفضال الإحزاب تمكن من القضاء على كل الفتن والناس رغم عتادها التي

ومن هذا المنطلق حظي الإعلام باهتمام الجميع باستغلال كافة الإمكانيات المتاحة بل أصبح مهنة وعلماً يدرس في الأكاديميات.. إلا أن وظائفه وبوره في الحياة مرهون ومقيد بحسب ثقافات الشعوب ومدى ما وصلت إليه من الوعي المدنية القائمة على احترام الحقوق والحرية ومبدأ سيادة الشعب والتعاضد السلمي وتبادل المنافع.. ومن مجتمع آخر أو من فرد أو جماعة أو منظمة أو حزب آخر تتجلى المواقف وقرق التعامل مع الإعلام، فالسليبي يعتبره السلطة الرابعة في الدولة والأداة الفعالة للنقد البناء وتقويم الخطأ والقصور الذي قد يرافق أي عمل تنهذه الدولة أو أي من مكونات مجتمعها بما في ذلك الأفراد.. والبعض كان تعاملهم على العكس من ذلك باستغلال الإعلام لزعج مفاهيم وثقافات متنافسة مع المبادئ الإسلامية وكافة التشريعات والأعراف والواجب لأضرارها السلبية على الحياة كمنها ترتكز على العنف والكرهية والظفر والإرهاب، ومثل ذلك من سيطر إعلامه للنيل والإساءة للآخرين.. والبعض يمارس الإعلام من أجل الإعلام فقط ويعصد الظهور والشهرة، فلم يعمه من الأمر سوى توكيز الإمكانيات من أدوات وكوار والأهتام بالجوانب الشكلية كالتصوير وشيء بسيط مما يجب توافره في التعامل بالمواضع التي يتناولها، معاً من الموقع في الخطأ الذي قد يلحق الأذى بالآخرين ويشوه رسالة الإعلام.. الخ.

تجاوزت التجارب ولأن اليمن الإيمان والحكمة والشورى مهد الحضارات الإنسانية قد اكتوى ويكتوي بنيران الفتن التي ساهمت في إشعالها الحملات الإعلامية المفضلة والمتنافسة مع الحقائق والواقع - والتي ترصد ويشكل مستنصر وتعارض من يجمعهم بخرمان والبناء وحده الأصل والمنع لإضرارهم من القحطانيين وكذا وحدة الكسبي واليوهية - وأداب مهنة الإعلام كونهما جملًا وإشارات تصور المجتمع اليمني كأنه مكون من خليط من قواميات متعددة تحمل كل منها ثقافات وديانة وأعرافاً وقوانين تختلف عن الأخرى.. الخ والأمر من ذلك أنه إلى جانب

تدني حيلقات وبرامج تسيب اليمن وما يجري فيه لا يدع لحضوره من يمثل الشعب وإنما يدعي الجرمون أو المرغزون لهم، ليتقولوا رؤوا وبهتانا وبما من شأنه جعل الحق باطلاً والباطل حقاً، واعتبارهم وجرائمهم من الأعمال الوطنية والمقاومة كما لو كانت ضد الأعداء بين الجبهة والمسلحة

وسا لم يتفرقوا له في قولناهم، ينظر كل الإعلامي راعي النقاش والتدخل الفوري، وكل ذلك لا يعد كافياً بل تجاوز الأمر إلى تحشير اليمن في أنشطة وبرامج أخرى للاستغلال والضرب الإيماني والجديد القديم هو ما

استكمالاً لتناوله الأسبوع الماضي، التي خصصناها لاستعراض نقاط الاتفاق والاختلاف بين تصورات المؤتمر الشعبي واللقاء المشترك لآليات تدشين الحوار وتشكيل اللجنة الوطنية للحوار الوطني.. يمكن الإشارة، ولو بصورة أولية، وبغض النظر عن نقاط الاتفاق التي تركزت حول بعض الشكليات المتعلقة بتكوين اللجنة، وآلية عملها، ودوريتها، وعلى شافية أعمالها، ونقلها للراي الوطني، والخارجي، مما يمكنه من تنازلات محدودة وغير ذات أهمية - في محتواها وإن كانت مهمة في توقيت صدورها - قدمها كل طرف لحث الآخر على خوض جولات الحوار.

# ليكن الحوار حول الممكن (٢٠٠٦)

والتشميل النسبي».. على أن تكفل اللجنة الوطنية للحوار بتحديد باقي التفاصيل المتعلقة بمكان الحوار والشروط التي سيتم في ظلها.. ولا يبدو أن بقراً نص المحضر المعد منه أنه في عجلة من أمره، لاسيما أن نتائج البورات الانتخابية الأخيرة كلها لم تكن في مصلحته، وهو يخشى أن يفقد حتى المكاسب المحدودة التي تحققت له في تلك الانتخابات.. ومن يتابع تحركات قياداته وأحزابها، يجدها تحت السبر وتنشط حينما يتعلق الأمر بتنفيذ اعتصامات وتجمعات ومظاهرات للتدبير سياسات الحزب الحاكم، لكنها تتباطأ كلما تكررت الإحتقاقات الانتخابية، ويبدو أنها تراهن على كسب الوقت لتحقيق مزيد من الضغط على المؤتمر الشعبي، وبالتالي تحقيق مزيد من المكاسب التي لم تتمكن من تحقيقها عبر صناديق الاقتراع والمسلسل الديمقراطي، وهي تشكل على قدرتها على تأجيل الانتخابات للمرة الثانية، بتأجيل الوضع، والإعتقاد الخاطيء - بالقدرة على خلق حالة من الفوضى والاضطراب السياسي الدستوري، وهو الأمر الذي لن يتحقق بوجود المادة (٦٥) من الدستور اليمني، المتعلقة بالظروف القاهرة، لكنه سيكون مدعاة لتمديد جديد لجلس النواب، وإطالة عمر حكومة المؤتمر الشعبي، وهذا سيسبق من أزمة المعارضة السياسية اليمنية، وزيادة الإحباط الشعبي من العملية السياسية برمتها.

وهكذا، يمكن أن يقرأ بنود تلك المحاضر أن يضع الطرفين في وضعتين متقابلتين، أحدهما ينشد عكس ما يرغبه الآخر، وكانها على طرفي نقيض، وهذه قد لا تكون بداية جيدة لتدشين حوار سياسي، وخوض مفاوضات يراد منها وضع اليات تنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، والاتفاق على خطوات عملية لإعادة وضع قطل الديمقراطية في السكة التي خرج عنها منذ انتخابات الرئاسة ٢٠٠٦م، وتأكد توفقه في إبريل ٢٠٠٩م، لأمد قد يطول وقد يقصر، وهذا مرتبط باتفاق الطرفين ومدى رغبتهما الحقيقية في حل الأزمات، وإيقاف مسلسل التدمير الذاتي لكل منجز وطني، والبرهان الخاسر على وضع الطرف الآخر في وضع متنازم لتعطيل المكاسب.

ولكي يتضح الموقف أكثر للقارئ يمكن أن نوضح أن الخلاف تمحور حول عدد من القضايا الجوهرية، التي يشكل عدم الاتفاق حولها حجر عثرة أمام قيام حوار أصلاً، حيث شملت تصور كل طرف لمرحلة ما قبل الحوار الوطني، والأطراف التي ستحضره، والأجزاء التي يجب أن ينقد في ظلها، والموضوعات التي سيستعملها ومكان انعقادها، والصواب التي ستحسمه، كما في معنا في التناولة السابقة، وتفسير ذلك على النحو الآتي ذكره:

الطرف الأول (أي المؤتمر الشعبي العام)، يرغب في أن يجلس مناقشة القضايا والموضوعات التي يراها عاجلة، بعد أن يتم الاتفاق على التفاصيل التي سيجري حولها النقاش والحوار الوطني، وعلى أن يتعدى في إطار رسمي داخل قبة مجلس الشورى بوصفها مؤسسة وطنية تمثل فيها جميع القوى السياسية اليمنية، وتضم عدداً من الشخصيات الوطنية التي اختيرت من المخضرمين وادوي الخبرة في مجالات عدة، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، وإن كانت أحزاب اللقاء المشترك تعدها أو تظفر لها بوصفها مؤسسة رسمية، ولذا فضل الحوار خارج أي إطار رسمي، كما حدد لها عدداً من الضوابط المادة الأولى من الدستور، مع صدور توكيدات غير رسمية إن المؤتمر يمكن أن يتناول عن كتابة هذا الشرط في محاضر الاجتماعات لبدء الحوار، واتفاق فبراير، ثم اتفاق المهادي لسنة ٢٠٠٦م، ويبدو أن اهتمامه منصب على إجراء الانتخابات القادمة في موعدا المحدد ٢٧ إبريل ٢٠١١م، في إشارة إلى الفسكرة التي وردت في نص المحضر، والتي تضمنت «... مراعاة أن لا تتخلل مواعيد برنامج الحوار الوطني بموعد إجراء الانتخابات ٢٧ إبريل ٢٠١١م»، وهو يعني التمسك بتحقيق مكاسب انتخابية جديدة، لا تتحقق له إن دخل الانتخابات منفرداً، خاصة أنه قبل تأجيلها على أمل أن ينفذ العملية الديمقراطية برمتها، لكنه قد لا يكون قادراً على تأجيل للمرة الثانية.

والطرف الثاني (الفقاه المشترك) يرغب في أن يبدأ كل شيء من خلال لقاء عملي تمهيدي يعقد بين الطرفين لتحديد وتسمية الشركاء، ويبدو أن نيته تتجه إلى اختيار أطراف قد تثير اعتراض الطرف الآخر، أو كحداً قد يقترض من بقراً ما جاء في زده على المقترح المقدم من المؤتمر، بدليل الإشارة إلى «... وعدم جواز اعتراض أي طرف على ما يقدمه الطرف الآخر!..» وكذا لتأكيد برنامج الحوار الوطني، والضوابط التي يجب أن يتمه أنه شدد على ما بعد مكاسب تحققت له في إطار اتفاق فبراير بنقد إصلاح القانون الانتخابي، واعتماد أسلوب القناعة

د. طارق المنصوب

يبدو ذلك واضحاً من خلال حرصها على إطلاق سراح المعتقلين «السياسيين والصحفيين والكتاب ووقف المحاكمات والممارات للسياسيين وأصحاب الراي، والتوقف عن قمع الاحتجاجات والإعتصامات السلمية، وغيرها من مظاهر العمل السياسي السلمي»، مع أن أكثرها تجاوزت العمل السياسي السلمي إلى المساس بأمن المواطن ومصلحته، وقتل الأبرياء، ومصادرة اسلاكهم، وحمل شعيرات وأسلحة، وقانونياً وأخلاقياً، وتجاوزت حدود كل ما هو مشروع وأخلاقياً، ومع أن تلك الاختلافات قد توقف عملية التفاوض، وتبطن قطار الحوار، وقد تعققت كلياً، إلا أنها تبقى متوقعة في ضوء الحقائق المعروفة للجميع، وبعد سنوات طويلة من انعدام الثقة والشك المتبادل، والصراع، والمحاولات المتباعدة للالتقاء والإقضاء، والتهميش.

والمفترض - حتى يكون الحوار ممكناً بين الطرفين، كما في أشرا مرات عدة، وفي مفاصلها - ككثيرة - أن يتم مرحلياً البدء في بناء جسور الثقة بين أطراف المنظومة السياسية، لترميم ما خلفته سنوات الصراع السياسي من فجوات في الموقف والرؤى، والشروع في الحوار من النقاط التي تنفق أو تتوافق عليها جميع الأطراف، أو تحديد سقف يقق هذا المتحاورين لإطلاق مسلسل الحوار، وبتعدق أن هذا السقف يجب أن يتضمن جميع القضايا التي سيستعملها الحوار دون الخوض في تفاصيلها ابتداءً ودون حصر الموضوع برمتها في خوض الانتخابات والنجاح أو الفشل فيها.. وإن كنا نتعقد أنها تتعلق بقضايا ثلاث بخيارات متعددة شكلت محوراً للنقاشات والمبادرات الوثيقة الرسمية والشعبية، وهي: شكل نظام الحكم الحالي الملائم لمجتمعنا اليمني وقطبه السياسية والاقتصادية وتركيبة المجتمع، والإصلاح السياسي، والتي يحق للعامة التشخيص والاستفسار السليم، وعدالة توزيع الموارد الاقتصادية المركزية والمحلية، وكذا توزيع أعباء التنمية □

■ منذ فترة ليست بسيطة دشنت ماتمسي بأحزاب اللقاء المشترك استراتيجية جهنمية تهدف إلى تضجير الأوضاع في محافظة الحديدة.. وجرها إلى مصيدة تنصّب بدهود من قبل أدوات ووسائل المشترك.. وتطبخ على نار هادئة.. هذه الاستراتيجية بدأت خيوطها عقب الانتخابات المحلية ٢٠٠٦م والتي على أشرا متى المشترك بزعيمه قاسية في هذه المحافظة الخلقة للمؤتمر.

# الحديدة رهان خاسر لفتن المشترك..

على الجبالية).. وأنه يجب التحرر ووضع حد لذلك.. الخ. لم يجد المشترك نفرت سياسية فالحديدة محافظة خلت بكثيرا من الحافظات بتبصير وافر من الخدمات والمشاريع التنموية للمصونة والمعاشة على أرض الواقع مما يصعب على (المشترك) الزيادة في هذا الجانب فكان الحل المناطقي هو طريق المشرك نهب الفضل السياسي.. ولتأتي الساعة

الاراضي في حديث الساعة وهي الوتر الذي يعزفت التي مطبلو (الإصلاح) هذه الأيام وما كان ومازال النائب عن محافظة ريمة مفضل اسماعيل غائب هووالاعلامي الأولى للإصلاح ووصفته عضوا في اللجنة البرلمانية للموضوع فقد تحول الموضوع من كسرة الخلق إلى أصبح يراه به باطل.. فبدلاً من إيجاد حلول ناجحة لهذه المعضلة أصبحت أوقا المشرك بشكل عام والإصلاح بصورة خاصة

تتركز على نقطة واحدة هي (شوقوا الجمالية كيف نهوا أركض يا أصحاب تهامة)!!

فكرة: الكسبيرون من أبناء دائرة الاستاذ مفضل بحسبون الحديدة التي حرمتهم رؤية مظهر في مجلس النواب الذي ميزائل يمارس نشاطه الحزبي المعروفة بنزاهتها وحسبها في كشف الحق بقليل من وقته!!

تسريب مفضل اسماعيل لاسماء قبل اطلاع مجلس النواب عليها كشف بوضوح نوايا الإصلاح للاستخمار السياسي للقضية والانتزاع لبعض الشخصيات المعروفة بنزاهتها وحسبها في كشف اسماء تاهني الاراضي مثل الفنان القومي احمد فحجي.. او شخصيات أخرى مثل الحاج عبدالجليل ثابت والشيع ابوبكر شمس سباح وعلي زهره طالب وبيت الخيرو البركة أسرة هائل سعيد وتمتد وغيرهم من الاسماء الذين علاقتهم لهم بناتاً بنهب الاراضي اول من يعرف له مفضل اسماعيل لاسيما وأنه أصبح نائباً في البرلمان بأموال هؤلاء التجار من الخبرعات التي يجمعها منهم في شهر رمضان من كل عام تحت مسميات ومصبرات عدة.. للملاحظ والمستغرب له

وليد علي غالب

فكان لابد من ايجاد حلول لتفكك التفاف ابناء هذه المحافظة حول القيادة السياسية المتمركزة في صنعاء، ولأنه كان من الصعب الموازنة المباشرة ككثارت استراتيجيات المشترك تتمحور حول اشغال الفتن الداخلية وتوجيه الاضراع الفردي وهو نوع من الانتزاع وقتل النفس من غير أن يشعروا، ونوع آخر يستشعر أصحابه فداحة الهزيمة وتدهفهم مشاعر الغهر والغضب إلى الانتقام من خلال التخريب والهدم لكل منجز وطني وحديوي يعني، والسعي لإثبات الحدارة، بإخضاع محخي الياس والقنوط بل والتحكك لكل القسيم والسحبات التي اوتت باصحابها إلى حالة من الإفلاس التاريخي الخوازي والتاريخية في مواجهة استحقاقات الحاضر، بما حصله من فداحة وخيرات وخيبات ذهنية تشميرية هدامة للوطن، ومن خلال عدم قدرتهم على النقاط الفوارق والتضاربات الواضحة والفجة بين عالم المثل والنظريات وعالم الحياة الواقعي، لم تصل إلى استئصال الحقائق من ضروره وأهمية الوحدة لليمن

التي قطع إلى إيمان كل اليمنيين الشرفاء بعقدهم الحضاري والتاريخي الحديوي والذي تمزقوا به عبر الأزمان والمراحل التاريخية قد جعلهم أكثر ميلاً للوحدة والتوحد، لا التشردم والانفصال وتحت أي مسميات كانت: فالوحدة اليمنية خط احمر لا ولن يسمح لأحد الاساس بهذا التاريخي المهم لليمن واليمنيين الأمة العربية والإسلامية، ولتعلم الجميع أن اليمن كان ومازال لحمه وأحد أراضا وشعبا وهكذا يتضح لنا بأن الوحدة كانت هي الأصل عبر التاريخ، ولو اتبع لنا الوقت لأمكنا الكتابة عن تاريخ الوحدة اليمنية، في عهد الملك السبيعي كرب إيل وتر في القرن الثامن قبل الميلاد، وكذلك عندما تناقص الحميريون مع سبأ أواخر القرن الثالث الميلادي ملك سبأ ونزي ريدان، وكذا الوحدة اليمنية في التاريخ الإسلامي، والوحدة اليمنية في التاريخ الحديث والمعاصر وإبان السيطرة العثمانية على اليمن كولاية واحدة، وعليه نذكر كل المغرر بهم أن الوحدة اليمنية كانت ومازالت هي الأصل، والتضطير والتجزؤ هو الاستثناء.

# قراءة نفسية في جرائم الحراك الانفصالي

■ البعد النفسي لطبيعة الجرائم التي يمارسها الحراك الانفصالي ضد المواطنين الأبرياء من تعذيب وتمثيل بسبساء الناس والمواطنين الشرفاء مثل قطع الأذان، بتهمة أنهم يعملون مع النظام، وإحراق الجلات التجارية المملوكة للعامه والتي تربحت عن لقمة عيش شريفة وكذا قتل المسافرين أمام أعين زوجاتهم وأطفالهم، والذين ليس لهم حول ولا قوة سوى أنهم أرادوا أن يلتقوا بأهاليهم وأخوانهم وأحبائهم، في جنوب الوطن ولقضاء إجازة العيد في وطنهم الحبيب.. وحتى البصاات المتجهة إلى المناطق الجنوبية لم تسلم من إطلاق الرصاص والحرق، ونهب ممتلكات المسافرين من أموال وموضوعات ومتاع شخصي لهم حتى ولو كانوا من أبناء المناطق الجنوبية نفسها..

كافة الصعع النفسية والثقافية والوجودية، فإن هذه الاستجابات والردود ستؤدي لنوع بغيضي إلى التوسع في لجة الياس والقنوط والعدمية ويؤدي في أحسن الحالات إلى البحث عن الخلاص الفردي وهو نوع من الانتزاع وقتل النفس من غير أن يشعروا، ونوع آخر يستشعر أصحابه فداحة الهزيمة وتدهفهم مشاعر الغهر والغضب إلى الانتقام من خلال التخريب والهدم لكل منجز وطني وحديوي يعني، والسعي لإثبات الحدارة، بإخضاع محخي الياس والقنوط بل والتحكك لكل القسيم والسحبات التي اوتت باصحابها إلى حالة من الإفلاس التاريخي الخوازي والتاريخية في مواجهة استحقاقات الحاضر، بما حصله من فداحة وخيرات وخيبات ذهنية تشميرية هدامة للوطن، ومن خلال عدم قدرتهم على النقاط الفوارق والتضاربات الواضحة والفجة بين عالم المثل والنظريات وعالم الحياة الواقعي، لم تصل إلى استئصال الحقائق من ضروره وأهمية الوحدة لليمن



أ.د/ صلاح الدين الجماعي

إلى ماذا يدعون؟ إلى خراب الوطن وتمزيقه.. إلى قطع الطريق، وحرمان المواطن من السير والتنقل بأمان وعرقلة مسيرة التنمية وتعطيل المشاريع والاستثمارات المحلية والوطنية: كل ذلك مصطلح من: «الاستحسانات المتعلقة بالتناطح التي أسفرت عنها عمليات التقطع والنهب للناس والسطوة والقتل المتعمد مع سبق الإصرار والترصد، وعلى المستوى الاجتماعي والنفسي، تستحق من وجهة نظرينا وقفة تحليلية متأنية نظراً لأننا بعدة المدي على الأحوال الحضارة والمستقبلية، السؤال الأهم هنا هو: كيف ترد الشعوب المقهورة والمهزومة - والشباب منها خاصة - على الأفكار الضالة، والتي أي حد يساهم هذا التضليل الحزائي الانفصالي في خلق جيل ناشئ ومتعصب وعند مئات الأطفال والشباب المغرر بهم، والذين قد يخترقون في وجدانهم وذاكرتهم مظاهر الانقسام والخبيثة والوقوضي وحب الجريمة ووقدان الهوية والانتماء للوطن؟

وبالتالي فإن التضليل النفسي والمنطقي لهذه الأحداث والمعاصر التي تطلق على نفسها بالحراك والسعي للانفصال، هو كالتالي:

يعرف أولئك المحطون واليأسون من الحياة العامة من خلال رفض المشاركة السياسية الجادة، والحوار الوطني الصالح أو الإهتمام بكل ما يجري في الساحة اليمنية أو ما يجري حتى لهم وحولهم، ويبحثون عن خلاصهم الفردي كل طريقته، ويحاولون صنع سلوكهم ومواقفهم بسجدة تتأوسية مستمدة من المفلسات والأفكار العدمية لخلق بعض الانسجام والتماكب في أوصال حالتهم المفككة وإضفاء المعنى على صيغة الوجود التي أوصتتهم إليها وضعية رد الفعل والشعور بالاجدوى.. وفي هذا تعبير عن حالة الانكسار العميق والروحي والنفسى والروحي الخفيف الذي وصلوا إليه بعد أن تبحرت أمالهم وأحلامهم وحسروا ثقة الآخرين بهم.

انتحار وقتل للنفس!!

وبالإحتكام إلى القوانين والنظريات النفسية التي تحكم البياوت وبرود فعل الذات الجماعية المهدة والمغرر بها، على